مناظرة الشتائم

حسن مدن

«مناظرة الشتائم»... هكذا يمكن وصف المناظرة التي جرت الخميس الماضي بين الرئيس الأميركي جو بايدن وسلفه دونالد ترامب، اللذين يعدّان، حتى اللحظة، مرشّحي الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة، حيث كان تبادل الشتائم والإهانات السّمة الأبرز فيها، ورصدت وسائل الإعلام جانباً من الشتائم والإهانات التي وجّهها المتناظران لبعضهما، حيث وصف كلّ واحد منهما الآخر بأنه «أسوأ رئيس للولايات المتحدة». وعن ترامب قال بايدن إنّ حتى نائبه مايك بينس لا يؤيده، واصفاً إياه بالطفل والأحمق والفاشل، والشخص المدان، وإن له «أخلاق قطط الشوارع»، ولا يستحق أن يكون رئيساً لأميركا. ولم يكن ترامب أقلّ قسوة وفظاظة في شتائمه لبايدن، وإن نحا، أكثر، نحو تقريعه على مواقفه السياسية، محمّلاً إياه مسؤولية الحرب في أوكرانيا بالقول: «لو كان هناك رئيس حقيقي يحترمه بوتين لما غزا أوكرانيا»، مضيفاً: «كان بايدن سيئاً في أفغانستان، وبوتين راقب هذا وراقب عدم الكفاءة»، مضيفاً: «نقترب من حرب عالمية ثالثة والعالم ينفجر بسبب قلة الاحترام لأميركا في عهد بايدن»، زاعماً أنّه يترشّح لإصلاح ما أفسده بايدن، قائلاً: «لو كان لدينا رئيس عظيم لما كان هناك داع لترشيح نفسي». لم تكن الشؤون الشخصية العائلية للرجلين في منأى عن تقاذفهما الشتائم. وصف ترامب ابن بايدن، هانتر، بالمجرم، لكونه أُدين بتهمة حيازة سلاح بشكل غير قانوني، أما بايدن فقال عن ترامب إنّه أقام علاقة مع ممثلة أفلام إباحية بينما كانت زوجته حاملاً.

أهمّ ملف تبارز الرجلان في المزايدة عليه دعم إسرائيل في حربها على غزّة وعلى الشعب الفلسطيني عامة. تهرّب ترامب من قول رأيه بشأن قيام دولة فلسطينية مستقلة، فيما حاول بايدن إبراز «مآثره» في دعم إسرائيل، والالتزام بـ«أمنها» وتزويدها بكل أنواع الأسلحة للدفاع عن نفسها، بما فيها الأشدّ فتكاً بالمدنيين، ردّاً على اتهام ترامب له بأنّه يساند الفلسطينيين على حساب إسرائيل، واصفاً إياه بـ«الفلسطيني السيّئ» غير المحبوب من الفلسطينيين. ويؤكد موقف بايدن وترامب من القضية الفلسطينية، للمرّة الألف، أنّ الجمهوريين والديمقراطيين وجهان لعملة واحدة، فدعم العدوان الإسرائيلي نهج ثابت للدولة العميقة في واشنطن، بصرف النظر عمّن يكون سيداً للبيت الابيض، جمهورياً أو ديمقراطياً.

يبدو أن تنظيم هذه المناظرة، وفي هذا التوقيت المبكّر نسبياً قبل الانتخابات، مخطّط له من دوائر نافذة، لعل بعضها، وربما أهمّها، في الحزب الديمقراطي نفسه، حيث ينشأ لدى وجوه قيادية فيه، وكذلك في قاعدته الانتخابية، شعور بأن بايدن (81 عاماً) بلغ مرحلة من العجز الذهني والصحي تجعله عاجزاً عن إدارة حملة انتخابية ناجحة بوجه ترامب، فضلاً عن قيادة أميركا أربع سنوات إضافية في هذا الوضع الدولي الدقيق الذي يُنذر، في كل لحظة، باقتراب مواجهةٍ كونيّة، ستكون نوويّة هذه المرة. فضلاً عن حال الإحباط العامة التي سادت قاعدة الديمقراطيين من الأداء السيّئ لبايدن في المناظرة أمام ترامب، وفشله الذريع في الردّ على مزاعم وأكاذيب أطلقها الأخير، خصوصاً حول موضوع الهجرة، فإنّ وجوهاً ديمقراطية قيادية بارزة خرجت عن صمتها، وأصبحت تطالب علانية بمصارحة بايدن بعجزه عن أن يمثل حزبهم في الانتخابات المقبلة، التي سيربحها ترامب إن لم تحدُث مفاجآت. ويبدو أن شبح فوز ترامب بالذات بات هو الدافع الرئيسي للديمقراطيين في التفتيش عن بديل مقنع لمنازلته، وشعورهم بأن هذا أمرٌ، إن لم يجر تداركُه الآن، سيكون الوقت متأخّراً.

الصحافي توماس فريدمان الذي يقدّم نفسه صديقاً لبايدن، كتب يقول: «بايدن رئيس جيد، لكنه ليس في وضع يسمح له بالترشّح لولاية ثانية»، كاشفاً أنه «بكى» لدى رؤيته أداءه في المناظرة مع ترامب. ابنة شقيقة جون كينيدي الرئيس الأميركي الذي اغتيل عام 1963، ماريا شرايفر، وهي حليفة لبايدن، كتبت على منصة إكس: «قلبي مفطور». مثلها عبّر نوّاب ديمقراطيون آخرون عن الحاجة لقراراتٍ على حزبهم اتخاذها، واصفين أداء رئيسهم في المناظرة بـ«المروّع» و«المخيّب للآمال»، ولا يمكن وصفه بشيء آخر، فيما لم يتردّد آخرون في مطالبة بايدن بالانسحاب من السباق الرئاسي. «نيويورك تايمز»، بعد الإشادة ببايدن، كتبت: «أعظم خدمة عامة يمكن أن يؤديها الآن أن يُعلن أنّه لن يستمر في الترشّح لإعادة انتخابه».

الأردن والابتعاد عن «لعبة الهويات»

محمد أبو رمان

طفت على السطح في الأشهر القليلة الماضية نقاشات واتجاهات عُصابية غير مبرّرة لن تأتي إلّا بثمار ضارّة على المعادلة الداخلية الأردنية، بخاصة عندما يصبح تصنيف المواطنين والناس على قاعدة «الهويّات الفرعية» الداخلية، ويجري توظيف قصة الهوية في عملية تراشق عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتوزيع الاتهامات والتخوين هنا أو هناك من الأطراف المختلفة.

هي خلافات جزئية محدودة، من المفترض أن نعمل جميعاً على احتوائها وعدم إعطائها أكبر من حجمها، مقارنةً أولاً بحجم التوافق والاتفاق على الثوابت والأسس المتعلقة بالموقف الأردني والمصالح الوطنية الأردنية في ما يتعلق بالحرب على غزّة. وثانياً بمواجهة التهديدات الإقليمية والإسرائيلية ضد الأردن، وهي التي تتطلب، بدلاً من التناحر وزيادة مساحة الخلافات وتعظيمها، تعزيز الجبهة الداخلية وتصليبها والاتفاق بين الأطراف السياسية المختلفة على القاعدة الكبرى الصلبة المفترض أن يقف عليها الأردنيون.

من أخطر الأمور التي يمكن اللعب عليها أو التلاعب بها أو توظيفها، سياسات الهوية وتحطيم الجبهة الداخلية، لأنّه في حالٍ كهذه لن يكون هنالك أيّ مستفيد، وسيكون صوت العقل والمنطق متوارياً خجِولاً أمام أصوات الغريزة والعاطفة والتجييش، ولعلّ نظرة سريعة إلى المنطقة المحيطة بالأردن ستؤشر لنا على خطورة هذا الموضوع. فالعدو الخارجي أو الاختراق والهيمنة من الآخرين على أيٍّ من الدول المحيطة: العراق، سورية، لبنان، السودان، اليمن... كلها لا تأتي إلّا بعد أن يكون هنالك عوامل داخلية تمهّد الطريق لذلك، وشعب منقسم على نفسه، وقوى تستخدم الهويات لتسويق أجندات أو مصالح شخصية أو فئوية عبر أسهل وأسرع طريقة لحشد الشارع وتوفير شمّاعات لتحميلها مسؤوليات الفشل أو تعزيز أزمة الثقة بين هذا الطرف أو ذاك.

المصلحة الاستراتيجية والأمن الوطني والسلم الداخلي كلها تدفع نحو تعزيز القواسم المشتركة والتوافقات والأهداف التي لا يكاد يختلف عليها أحد، وتحجيم الخلافات البسيطة وتصغيرها، والابتعاد عن لغة التخوين والتشكيك والتحقير؛ بل وتجريم مثل هذا الخطاب الخطير بما يخدمه من أهداف وأغراض لا تمتّ إلى المصالح الوطنية الأردنية بثقة، بل تخدم أهدافاً وأجندة خارجيتين.

من الخطأ، بل الخطيئة، أن تحاول أيٌّ من القوى السياسية الموجودة تسجيل أهداف أو تحقيق غايات سياسية من خلال الضرب على وتر هوياتي؛ أو حتى التشكيك بنيّات الأطراف الأخرى، لأنّ مسألة الثقة والحوار العقلاني والتوافقات الداخلية أسهل وأجدى بكثير من الوقوع فيما وقعت به دول محيطة من كوارث إنسانية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عبر «لعبة الهويات» واستثارة الغرائز.

شكّل الأردن، ولا يزال، نموذجاً استثنائياً في المنطقة؛ فهو نظامٌ مستقر ثابت، يستند إلى قيم راسخة من الانفتاح والاعتدال والوسطية، والتسامح السياسي، وتمثّل علامة تجارية - سياسية تميّز هذا النموذج، وتمكّن الأردن من تجاوز العواصف التاريخية الكبيرة والصمود والعبور، بينما كان كثيرون يتخبطون. لذلك، من الضروري أن يكون هنالك تأطير صحيح ودقيق لحجم الخلافات أو المشكلات أو الأزمات التي يواجهها، والتعامل معها بما يخدم المصالح الوطنية والأرضية المشتركة، لا العكس.

في أن لا علاقة للشعوب العربية بالقضية الفلسطينية

لميس أندوني

تزداد هذه الأيام نغمة سمعناها مراراً، أن «الصراع» القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يخصّ الدول أو الشعوب العربية، بل تدفع الشعوب العربية ثمن عدم جنوح الفلسطينيين إلى «السلام». وهذه ليست مقولة خاطئة فقط، بل تستعملها إسرائيل وأميركا لدمج هيمنة إسرائيل وتثبيتها في المنطقة. بدايةً، لا يوجد صراع «إسرائيلي - فلسطيني»، وإنما يوجد مشروع استيطاني إحلالي عنصري مدعوم بقوة من الدول الاستعمارية الغربية ينفذ علناً خطّة إنهاء الشعب الفلسطيني وهويته العربية بصفته الشعب الأصيل في فلسطين.

المشروع الصهيوني، منذ بدء تنفيذه منذ قرنين، كان خطراً على العرب، فتهويد الأرض وانتزاع ملكيتها وجلب مستوطنين من أوروبا «بصفتهم يهوداً» لم يستهدف فلسطين فحسب. مثالاً، ما ثبته حراك الأردنيين منذ المؤتمر الوطني الأردني الأول عام 1928 برئاسة حسين باشا الطراونة، ورفضهم مخطّطات اقتلاع الشعب الفلسطيني، ومشاركاتهم في النضال ضد الاستيطان اليهودي في مختلف الثورات في فلسطين قبل النكبة، لقناعتهم أن التهديد الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط.

فالشعوب العربية حينها كانت تعي من تجربتها النضالية معنى الاستعمار الذي كانت تكافح للتحرّر منه، ولم يقصر ذلك على المفكّرين؛ فمن شاهد ما يحدث في فلسطين رأى مشروعاً استعمارياً جديداً يريد تغيير قلب العالم العربي وإلغاء هوية الأرض ليعيد كتابة تاريخ المنطقة بما يناسب طموحه وأهداف القوى الغربية التي تدعمه. هنا لا بد من التأكيد أن الشعب الفلسطيني ليس أفضل من غيره أو أسوأ، ولا أولوية لوجعه على وجع بقية الشعوب العربية، لكن فهم القضية الفلسطينية بوصفها جذر الصراع في المنطقة يعني الوعي بأن إخضاع الشعوب العربية يأتي عن طريق تشريد الشعب الفلسطيني، وإبادة جزء منه، وكما يحدُث حالياً في قطاع غزّة، ومحو وجوده شعباً في فلسطين. لا مفاضلة بين معاناة الشعوب العربية من الاستبداد أو الغزو العسكري وبين صرخات الشعب الفلسطيني، فما حدث في العراق وسورية مهول، وما يجري في السودان ليس أقل وجعاً أو أهمية مما يحدث في فلسطين، فترديد مقولة إن الشعوب العربية ضحية لصراع ليس لها فيه مصلحة أو علاقة مردودٌ على قائليه، والعكس صحيح؛ فما يؤذي الشعوب العربية في أوطانها يؤذي الجميع، وإلا فماذا يعني احتلال الجيش الصهيوني باقي أراضي الوطن الفلسطيني وهضبة الجولان السورية، وصحراء سيناء المصرية، إلى اجتياح لبنان وحصار بيروت واحتلال جزء من جنوب لبنان إلى الغزو الأميركي واحتلال العراق؟ هي أحداث أضعفت واقعنا وسرقت منا طموحات في مستقبل أفضل. ... فسقوط بغداد تحت الاحتلال الأميركي عام 2003 نقطة فارقة؛ كان هدف أميركا إشعارنا بهزيمتنا وضعفنا وأن «البسطار» الأميركي هو الحاكم الفعلي للمنطقة وشعوبها، بما يعنيه ذلك من نصرة لإسرائيل وضرب لميزان القوى لمصلحة إسرائيل وسيطرتها. تهديدات إسرائيل بتدمير لبنان وإرجاعه «إلى العصر الحجري» وفقاً لوزير الدفاع الإسرائيلي، غالانت، هو إيغال في تعذيب الشعوب وتركيعها.

وبغضّ النظر عن نقدنا إيران وسعيها إلى بسط نفوذها قوة إقليمية، وكل تحفظاتنا ونقدنا حزب الله، فإسرائيل ليست مهتمة بحماية الشعب اللبناني من حزب الله، بل حماية نفسها لأنها ترى في حزب الله وقوته خطراً وتهديداً لمخطّطاتها للهيمنة على المنطقة، فإسرائيل يجب أن تبقى هانئة ومسيطرة، ومن يجرُؤ على مواجهتها، ولو مواجهة محدودة، يستحق العقاب وعقاب كل مواطن وكل حجر في لبنان ومن يتجرأ على مقاومة نفوذ إسرائيل.

هنا يجب الإقرار بأن جزءاً من مأساة الشعب الفلسطيني أن أميركا والغرب يحظران مواجهة الدول والشعوب العربية إسرائيل. وليس الحديث هنا عن مواجهة عسكرية؛ لكن أي دولة عربية لم تجرؤ على قطع علاقاتها مع اسرائيل، وبقيت ردود فعلها قاصرة. وإنْ كنا لا ننكر دور بعض الدول في مجلس الأمن ومحكمتي العدل والجنايات الدوليتين، لكنّ هناك قراراً دولياً بمنع مقاومة الفلسطينيين وتجريمها.

عادةً، تحتاج حركات المقاومة، في حروب التحرر الوطنية، إلى قاعدة قرب بلدها المحتل، إلا المقاومة الفلسطينية فغير مسموح لها ذلك؛ لأن أميركا وإسرائيل تجعلان حياة شعوب الدول المجاورة جحيماً، وهذا ما يجعلها تخاف وترفض أن تكون قاعدة لانطلاق حركة التحرّر الفلسطيني ولو سياسياً وليس عسكرياً. بالتأكيد تواطؤ الأنظمة واندفاع بعضها إلى معاهدات تطبيعية، بل تحالفية، زاد من ضعف دورها وأطبق الخناق على شعوبها. هناك مقولة متصلة بموضوع المقال، وهي أن الانشغال بالقضية الفلسطينية كان على حساب الحرّيات والتنمية في العالم العربي.. هناك بعض الصحة، لكن لجهة أن القضية الفلسطينية استغلتها أنظمة لتبرير قمع الشعوب، وهذا ليس ذنب الفلسطينيين، بل لم تدعم تلك الأنظمة في المحصلة القضية الفلسطينية كما تدّعي، لهذا ذلك لا يبرّر دعوة بعض الأصوات إلى فك الارتباط مع القضية، للتركيز على النضال من أجل الحريات والحقوق للمواطن العربي، وغير صحيح أن الانشغال بمواجهة إسرائيل عرقل نهوض المجتمعات أو منعه.

> نشر فكرة الانعزالية السياسية دعوة إلى معاهدات منفردة مع إسرائيل، وتصويرها طريق الخلاص، ادّعاءات واهمة وخادعة، من الضروري فضحها ومواجهتها

صحيح أن وجود إسرائيل في وسط المنطقة العربية زاد الضغوط الغربية على شعوبها، بل إن مقياس رضى أميركا بالذات عن الأنظمة العربية أصبح مرتبطاً بمدى تحدّي المشروع الصهيوني أو قبوله، ما زاد من التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب. وهذا في ذاته يؤدّي إلى إضعاف التنمية والحريات، واستبداد الأنظمة سواء تحت حجّة منع معارضة سياستها وتنبيهات لواشنطن أو تحت شعار دعم القضية الفلسطينية هو لبّ المشكلة وليس القضية ذاتها. فأين التنمية والحريات في الدول التي تبعت السياسة الأميركية؟ بل إن قمع الحريات يتصاعد في الدول المهادنة التي لها اتفاقيات تطبيعية مع إسرائيل.

نعم، كان هناك توظيف لشعار دعم المقاومة لتبرير القمع، ولكن هذا سببه الاستبداد والتعلق بالسلطة والحفاظ عليها، وليس الشعب الفلسطيني أو القضية الفلسطينية.

جاءت ضرورة تفنيد هذه المقولات لأن الإدارة الأميركية، في سعيها إلى تكملة حلقة التطبيع، تدعم حرب الإبادة الصهيونية وهجمة المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة، تمهيداً لضمها وتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس الشرقية. هناك رسالة إلى الشعوب العربية، وأولها الشعب اللبناني، أن سبيله إلى السلام هو في الخضوع للشروط الإسرائيلية، ولا نتحدّث عمّا يتعلق بحزب الله هنا، بل بمشاركة مصادر لبنان الطبيعية مع إسرائيل.

ليس مستغرباً التبشير بالانعزالية السياسية التي ظهرت بقوة عشية توقيع اتفاقية كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، فمقولات أنْ لا مصلحة للشعب المصري بالالتزام بالقضية الفلسطينية، وأن جذور الشعب المصري ليست عربية، بل فرعونية لتبرير فك الاشتباك مع القضية الفلسطينية. النظر إلى الوضع الحالي في مصر بعد أكثر من أربعة عقود من معاهدة «السلام»، من تدهور اقتصادي واستهتار إسرائيل بالعادة نفسها بأمن مصر وسيادتها، هو أهم تفنيد لمقولات الانعزالية، فلم تجلب المعاهدة الأمن والرفاه، فنشر فكرة الانعزالية السياسية هي دعوة إلى معاهداتٍ منفردة مع إسرائيل، وتصويرها كأنها طريق الخلاص، ادّعاءات واهمة وخادعة، ومن الضروري فضحها ومواجهتها.

(إعلامية من الأردن)

كاريكاتير **طارق نجم**

عندما يلعب الأسد على التوازنات الإقليمية والدولية

عبد الجبار عكيدي

منذ مؤتمر القمّة العربية في جدّة في مايو/ أيار 2023 الذي حل فيه بشّار الأسد، مستعيداً اعتباره في مجلس جامعة الدول العربية، ما تزال المبادرات العربية وغير العربية تتتالى في سياق إعادة التطبيع مع نظام دمشق، علماً أن السلطات السورية لم تبدِ ما يشجّع الآخرين على الاستمرار في مسعى التطبيع، لا على المستوى الأمني في ما يخصّ تصدير الكبتاغون إلى الأردن ودول الخليج، ولا على المستوى السياسي في ما يخصّ التفاعل مع العملية السياسية، والتعاون الإيجابي في ما يخصّ عودة اللاجئين السوريين في دول الجوار. وعلى الرغم من لامبالاة الأسد بما يريده منه أقرانه العرب، لم ينقطع المسعى العربي، بل ربما ظل مسعى إعادة تعويم الأسد وإنعاشه قائماً، وتجلى ذلك في دعوته لحضور قمة المنامة في مايو/ أيار الماضي، أعقبه افتتاح رسمي للسفارة السعودية في دمشق، فضلاً عن إعادة ملف الحج من الحكومة السعودية إلى حكومة الأسد، الأمر الذي بات يدعو السوريين جميعاً إلى التساؤل: ما الذي تريده الحكومات العربية من الأسد؟ وما النفع الذي ستحظى به جرّاء التطبيع مع نظام متهالك أمنياً واقتصادياً، إلى درجة أنه عاجزٌ عن كفاية شعبه من الحدّ الأدنى لمقومات الحياة الأساسية، وبالتالي، ما هو الدور الذي يمكن أن ينهض به الأسد عربياً أو إقليمياً من الناحيتين، السياسية والأمنية؟ وما الذي يجعل القادة العرب يكتمون خذلانهم من سلبيته في التعاطي معهم، كما يكظمون غيظهم جرّاء منطقة الفوقي، وتعاطيه الاستعلائي حيالهم من الناحية الإعلامية على الأقل؟

ربما تحيل التساؤلات السابقة إلى اعتقاد كثيرين بأن بشّار الأسد قد ورث من أبيه براعة اللعب على التوازنات الإقليمية والدولية، وهو لا يزال شديد البراعة في هذا الضرب من الاستثمار.

ولعل بعضاً من التساؤلات السابقة يتكرّر حضورها أيضاً في ما يخصّ الاندفاعة التركية تجاه نظام الأسد، إذ أبدت أنقرة أكثر من مرّة رغبتها بفتح حوار عام مع نظام الأسد، من شأنه أن يفضي إلى تسوية العلاقات بين البلدين، إلّا أن نظام الأسد أراد للخطوة التركية أن تكون مشروطة بانسحاب تركي كامل من الأراضي السورية، وواقع الحال يشير بمزيدٍ من الوضوح إلى أن أنقرة لا تخفي مبتغاها من هذا التقارب، إذ تؤكّد بوضوح أنها تهدف إلى تشجيع نظام الأسد، بل دعمه إذا اقتضى الأمر، من أجل إبعاد قوات سوريا الديمقراطية عن حدودها الجنوبية وإبعاد شبح قيام كيان كردي يهدد أمنها القومي، إلّا أن التساؤل الذي يحضر بقوة أيضاً: هل بمقدور الأسد والأتراك معاً القيام بهذه المهمّة في ظل الحماية الأميركية لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وكذلك في ظل الوجود الأميركي في شرق سورية؟

لعل الروس يدفعون بهذا الاتجاه، وربما يعتقدون أن مصالحة تركية سورية، تعقبها تسوية للحل في سورية، تسحب الذرائع من واشنطن، بل يمكن أن تؤدّي إلى انسحاب أميركي من سورية، بعد تسوية أيضاً بين «قسد» ونظام الأسد. وبهذا، يحقّق الروس هدفاً بالحفاظ على نظام الأسد، لقاء تلبية المصالح التركية بزوال ما يمكن تسميته الخطر الكردي.

> ربما يعتقد الروس أن مصالحة تركية سورية، تعقبها تسوية في سورية، تسحب الذرائع من واشنطن

ولكن السؤال الذي يبقى معلقاً: إذا كانت الكيانات الرسمية للمعارضة السورية شديدة الطواعية للتوجّهات الدولية والإقليمية، إذ هي بحكم دورها الوظيفي لا تستطيع الخروج عمّا ترسمه تفاهمات أستانة، فما هو موقف بقية قوى الثورة السورية من أحزاب ومنظمات وحراك شعبي؟ لعل جزءاً من الجواب تجسّد في موقف مماثل في صيف عام 2022، حين أعلن وزير الخارجية التركي آنذاك، مولود جاويش أوغلو، عن استعداد بلاده لإجراء مصالحة بين الأسد والمعارضة السورية، حين تحول الشمال السوري وبقية المناطق المحرّرة إلى كتلة ملتهبة من المظاهرات والاحتجاجات على الموقف التركي، فهل يستطيع هذا الحراك ذاته أيضاً إيقاف عجلة المصالحة المفترضة؟

(قائد الجيش السوري الحر في حلب سابقا)

التجربة «الإسلاموية» في المغرب من «الشرعية» إلى السقوط

عبد القادر الشاوي

يقول المحلل المحافظ في المغرب، وهو على علم مفترض بمختلف تجارب العمل السياسي الإسلاموي في الدول المغاربية، وبصورة خاصة التونسية التي تصدّرت المشهد السياسي بعد إطاحة نظام بن علي (2011)، كلاما يفهم منه أن الحركة الإسلاموية في المغرب وفصيلها، حزب العدالة والتنمية كانت تجربة خاصة ورائدة، بل «استثنائية» جاءت، على الصعيد الأيديولوجي، بما عجزت عن الإتيان به غيرها من الحركات، وبخاصة كبراها، جماعة العدل والإحسان، التي لم تتمكّن من تحقيق «الشرعية القانونية» المطلوبة في المجال السياسي للخروج إلى ساحة العمل بحرية نسبية أكبر.

ويضاف إلى هذا القول التصور الذي مفاده بأن النظام السياسي لم يتغيّر كما تغير في تونس، ولم تتهاوَ، في خضم ذلك، الاختيارات السياسية والاقتصادية العامة التي تهم التطور العام في البلاد، خصوصاً أن الظروف الاستثنائية التي عيشت في خضم ما سمّي «الربيع العربي» كانت بالغة السوء والتهديد عليه، لأنها فجّرت في وجهه ما كان مكبوتاً من عنف شعبي عدّه الكثيرون، من خلال الشعارات المرفوعة في الساحات العمومية، ثورة مطلوبة للقضاء على الظلم والاستبداد واستعادة الكرامة والمواطنة.

ومع ذلك، استطاعت حركة العدالة والتنمية، بحدس سياسي تَنَبُّئي، وربما بتحضير مُدبَّر، أن تجني منه بعد تغيير الدستور (2011)، ما كان يبدو في الفترات السابقة لمرحلة انتقال الملك (منذ سنة 2000)، من المستحيل جنيه بصورة علانية، رغم مختلف التسهيلات، ولعلها ابتدائية اختبارية، التي حظيت بها في أحضان أولياء السلطة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي.

والأهم، من هذا وذلك، في هذا التصور أنّ مراجعاتها الفكرية، ذات الطبيعة الدينية في علاقة بنظام الحكم (الملكية الدستورية)، وإمارة المؤمنين، وعَقْد البيعة كمقوّم أساسي في القانون المغربي العام، وبمختلف القضايا المتعلقة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، من طبيعة الاقتصاد القائم (السوق) ونظامه الرأسمالي (التبعية، العولمة)، إلى الإكراهات التي تمليها الدول والمؤسسات المانحة على الصعيد العالمي ومراكزه التنفيذية، بلغت من الإباحة والجَواز أنْ قادت إلى تبني منهج (برغماتي/نفعي) تحوَّل، في كثير من مواقع عملها، إلى تبرير واضح للأوضاع القائمة حين عجزت عن الفعل فيها بما كانت تأمل من الفعل الإصلاحي المبني، كما بَشّرت بذلك، على الشفافية والنزاهة والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية المقهورة ... إلخ.

هذه كلها تحولات واضحة لم يكن بمقدور غيرها من الحركات الإسلاموية في البلدان المغاربية الأخرى، فيما يبدو، أن تقوم بها في مناخ ملائم من الحرية النسبية، بل والحيوية التي ظهرت على فئات اجتماعية ساندتها بالصوت والتكبير والانتظار.

وفكرتي، بناء على هذا، أن التجربة الديمقراطية الخاصة التي ارتادها المغرب، في علاقة بانتقال الملك، وإن كانت بوادرها السياسية، طابعها الانفتاح والتساهل، قد ظهرت من قبل، هي التي هيأت المناخ «الديمقراطي» المناسب، ضمن إجراءات أخرى فرضتها التصورات المعتمدة وإجراءات الانتقال من «الاستبداد إلى دولة الحقّ والقانون»، فكانت حالة فريدة بين الدول المغاربية خففت، ولو إلى زمن، من غلواء السلطوية المطلقة.

في مخاض هذه التجربة الواعدة ببشائر «الانتقال الديمقراطي»، برزت عدة أوراش، وتحرّرت أنظمة عقدية وسياسية وإيديولوجية من وثاقها التاريخي المشدود إلى الصراع والمواجهة، وظهرت المصالحة كمطلب آخذ في الانتشار لتسويغ العدالة الانتقالية. يكفي أن نشير إلى أن القوى السياسية ذات التوجّه «الوطني الديمقراطي»، إلى جانب أخرى التي عانت سنوات من التهميش والقمع المُمنهجَين، أصبحت تحتل المشهد السياسي بصورة أقوى مما كان عليه حالها في السابق: اليسار، بمختلف توجهاته وأزماته، في علاقة بالتحول السياسي المبني، في تقديره، على أوّليّات حقوق الإنسان والإنصاف، والحركات الإسلاموية (خصوصا: العدالة والتنمية) التي رأت في الأعمال الإرهابية التي نفذتها جماعات تكفيرية غير مراقبة (2003)، خصوصا، بعد أن اشتدت حملة الاتهامات المناوئة ضدها، خروجا عن الإجماع الشعبي والشرعي الذي التف حول السلطة الحاكمة، لا من خلال إدانة الأعمال الإرهابية فقط، بل كذلك من حيث تأكيد أن النهج المتبع، وهو مختلف تحت اسم «العهد الجديد»، هو أقوم نهج للاستمرار في الوجود والظفر، إن أمكن مستقبلا، بالمنافع التي يوفرها، موضوعيا أو ذاتيا، للقوى الموالية أو المساندة، أو بهما معا.

ما كان بالإمكان الحديث عن أية مراهنة، مهما كانت طبيعتها، إلا في المناخ المنفتح الذي أوجدته التجربة الديمقراطية الخاصة في المغرب، وأساسا من خلال القدرة التي أبداها نظام الحكم بدُرْبَة على امتصاص المعارضات التقليدية، بعد شقها وتطويع فصائلها، ولكن أيضا من خلال المراجعات الفكرية والعقدية، التي تمت على مراحل وبدرجات متفاوتة من الأهمية، في صفوف تلك المعارضات، مَنْ تطورت منها منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي (وطنية وتقدمية)، وغيرها التي نشأت في أحضان «المسلسل الديمقراطي» بعد ذلك (إسلاموية وغيرها) إلخ.

غير أن ما لا يُذْكَر في الغالب أن القدرة المشار إليها كانت بمثابة سياسية مُنْتَهَجَة، بتدبير وإصرار، للتخفيف من أمرين مترابطين: الضغط الذي بلوره الصراع المجتمعي في جبهات إيديولوجية وسياسية مختلفة، والرغبة الجوهرية في ضمان الاستقرار الذي لا يحيد عن الانضباط، سواء في العلاقة ببعض القضايا السياسية البارزة (الصحراء)، أو في الاتجاه العام الذي يعطي للملكية، كنظام للحكم، مدى زمنيا أطول وأوسع لا يعطيه التحكم بغيرهما. كما لا يُذْكَر أيضا أن القوى السياسية التي تفاعلت مع التوجهات الرسمية راهنت على معادلة جديدة، فيها ما في التحدي من أمْرٍ أو إرادة، على التعاطي مع أسلوبين أصبحا مختلفين: الشرعية ضدا على السرية والقمع، ومناخ العمل الحر المبني على اختيار مقبول لا تُنَازِعُ فيه السلطة، لأنّه يمكنها من آلية مختلفة من آليات التحكم يمكن تسميتها بـ«الولاء الطوعي»... الذي أفلح «منظّروه»، من باب التبجّح واللّؤم، في تسميته بـ«تَمَغْرِبيتْ» أو الاتجاه «المُوري» المعادي لكل اختيار آخر، لأنه مَغْرِس الشوفينية وتربتها المَسْقِيّة بفكرة «القومية المغربية» الأسيفة.

> القوى السياسية في المغرب التي تفاعلت مع التوجهات الرسمية راهنت على معادلة جديدة، فيها ما في التحدي من أمر أو إرادة

لم ترتق حركة العدالة والتنمية سنة 2012 إلى «السلطة»، على أنقاض تحوّلات كثيرة أطاحت مختلف الاختيارات «الوطنية» و«الليبرالية» والتقدمية، إلا لأن «الانقلابات» الفكرية التي تمت في صفوفها وبين أعضائها، وهي التي صاحبت الاختيارات الرسمية للنظام الحاكم وحاجته إلى اختبار الأدوار والقدرات، كانت بمثابة إعلان رسمي، ولو مؤقتا، بانتصار الخيار «الإسلامي» على ما عداه من الخيارات الأخرى، فكانت طبيعة الديمقراطية المنتهجة، أو المجال الشرعي القائم على الثوابت (الملكية، الصحراء، الدين، السوق ... إلخ)، هو المآل الممكن لاختبار تلك السلطة على أرض الواقع، وفي علاقة بالمواطنين، وبالذات «النضالية» التي كثيرا ما ادّعت، أيام الدينامية المتوثبة، ما لا يخفى من «الطهرانية» ذات المظهر التَّقَوي والعفّة المُنْجِية من المهالك. أمّا ما رافق ذلك من انهيار تدريجي، بعد تجربة عمرت عشر سنوات، فقد قاد إلى السقوط المُرَوِّع مُضْغَةً سهلة لـ«التماسيح والعفاريت» (2013) التي ندّد بها بنكيران، ثم لـ«جيوب المقاومة»، حسب سعد الدين العثماني (2021) آخر الساقطين.

(كاتب مغربي)

سؤال محيّر... أين ذهبوا؟

صلاح الدين الجورشي

الزميل زياد كريشان، رئيس تحرير صحيفة المغرب التونسية، محقُّ عندما تساءل: أين ذهبوا؟ ويعني بهم أولئك الذين «ملأوا الدنيا وشغلوا الناس خلال عشرية الانتقال الديمقراطي» حسب تعبيره. ويضيف «بعضهم شغل مناصب متقدّمة في الدولة، بل المناصب الأولى، وبعضهم أسّسوا أحزابا كانت تطمح للوصول إلى الحكم، والبعض الآخر كان يمنّي النفس بالوصول إلى رئاسة الدولة».

فعلا، تبدو الساحة التونسية وكأنها خالية، بعد أن كانت تعج بالفاعلين والنشطاء والطامحين والراغبين في لعب أدوار البطولة. وقد أثّر غيابهم سلبيا على مختلف القطاعات، وفي مقدّمتها القطاع الإعلامي؛ حيث أصبح الصحفي الجاد يبحث بصعوبة عن حدث هام يكتب عنه حتى يتجنب التكرار الممل.

ظاهرة غريبة، تحتاج فعلا إلى تفسير عميق وموضوعي. إذ لا يعقل أن تختفي نخبة بكاملها تقريبا في ظرف وجيز. قبل المساهمة في تحليل هذه الظاهرة، علينا تجنب التعميم. هناك من صمد وبقي حتى الآن يعبّر ويطالب ويحتج ويرفع صوته عاليا رغم «المخاطر» والتحديات المختلفة التي يواجهها المعارضون من مختلف الاتجاهات. هذه مسألة لا يجوز التغاضي عنها، حتى يكون فهمنا لما حصل ويحصل قريبا من الموضوعية والتوازن. لقد بقي للمعارضة نبض مستمر، وإنْ بوتيرة منخفضة وضعيفة. هناك العشرات بل المئات الذين رفضوا مغادرة البلاد، وبقوا يتحركون في حدود ما تسمح به الأوضاع الراهنة. كما أن بعض منظمات المجتمع المدني حافظت على استقلاليتها وعلى وحدتها الداخلية، وتمسكت بنبرتها النقدية للسلطة، رغم التضييقات التي تعرضت لها، ورغم الفتور الذي أصابها.

مع ذلك، يبقى الإشكال قائما ومحيّرا. حتى معظم المؤيدين للسلطة شعروا بخطورة السكتة القلبية الفجئية التي أصابت عموم النخبة السياسية والمدنية نتيجة نقص الأوكسجين، وجّهوا رسائل مختلفة إلى رئاسة الجمهورية، «نصحوها» بتعديل السياسة وتخفيف الضغط حتى لا تختنق النخبة وتموت. لكن هذه الأطراف فقدت الكثير من مصداقيّتها، وبقيت رسائلها بدون صدى. معظم فئات النخبة أصيبت بالخوف. والخوف قاتل أو على الأقل يشل حركة الكثيرين، ويعطل قدراتهم الدفاعية، ويجرّهم نحو الهروب من المواجهة والركون إلى الصمت والاحتجاب. هناك من خاف على وظيفته أو ماله وحريته أو منعه من السفر. وهذا العامل مهم في تفسير ظاهرة الابتعاد عن الأضواء الحارقة. صحيحٌ هناك مئاتٌ تصدّروا المشهد خلال الفترة السابقة بدوافع مختلفة، فمن شأن الحرّيات أن تشجع المغامرين على اختراق الفضاء السياسي. هناك من رفع عنه الغطاء بعد الثورة، فوجد في حزب نداء تونس ملجأ. وبعد انهيار هذا العملاق الورقي خاف من العاصفة فهجر السياسة مؤقتا في انتظار فرصة أخرى. وهناك رجال أعمال تصوروا أن مناخ الديمقراطية قد يمكنهم من التحكم في شرايين السلطة، فشاركوا في الانتخابات وموّلوا الأحزاب والصحف، وعندما انقلبت الأوضاع والأدوار وجدوا أنفسهم في صراعات لم يقرأوا لها حسابا. وهناك إعلاميون جعلوا من أنفسهم وقوداً، وخاضوا حروبا بالنيابة حتى سقط البناء، فوجدوا أنفسهم يعانون من ضيق التنفس. أما الأحزاب فأخطاؤها لا تُحصى ولا تعدّ، فقد أساءت تقدير قوتها وتصارعت من أجل فتات، وتآكلت في داخلها بسبب الرغبة في الانفراد بالنفوذ والمجد، وفتحت أبوابها ونوافذها لمن هب ودب على حساب مناضليها. والأمثلة عديدة تشير في مجملها إلى مسؤولية الجميع عن تردّي الأوضاع وانسداد الأفق. فليس كل من انخرط في تجربة الانتقال الديمقراطي مؤمناً فعلا بالديمقراطية ومستعدا للدفاع عنها، كلفه ذلك ما كلفه. والدليل هروبه من تحمّل المسؤولية، وعدم تحمله مسؤولية المشاركة في تخريب التجربة الواعدة التي توفرت للبلاد. المهم اليوم ليس البحث عن الذين اختفوا من المشهد، وإنما الأولى أولئك الذين صمدوا، أو الذين سيقتحمون الفضاء العام اعتقادا بأهمية الانتقال الديمقراطي. ويرون في ذلك واجبا وطنيا وخدمة لتونس التعددية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. هذا الصنف من التونسيين لم ينقرضوا ولم يستسلموا. ولم تتسرّب إلى عقولهم مقولة خبيثة وملغمة عنوانها «العشرية السوداء».

مناظرات الغرب وثوابت الشرق

فاطمة ياسين

تعتبر المناظرات الانتخابية تقاليد ديمقراطية، ينظّمها الإعلام، لعرض البضاعة السياسية مباشرة من أفواه أصحابها، وهي مناسبة يقدّم فيها المرشح ما يملك من مهارة، وقد يكون تركيزه الأكبر لهزيمة خصمه على قوة شخصيته، أو سعة اطلاعه أو امتلاكه سرعة البديهة وإتقان تقديم الحجج. ويظهر في هذا الجو التناقض بشكل واضح، فطبيعة المناظرة تضع المتنافسين على طرفي نقيض، ويحرص كل مشارك على أن يبدو معاكساً لنظيره، ويستخدم أسلوب الاتهامات والتقليل من قيمة الخصم. تبدو مصطلحات اليمين واليسار مناسبة للمسافة الشاسعة التي تفصل بين الاتجاهات، وهي تفيد التناقض، بالإضافة إلى التباعد. ورغم أن ساعة أو ساعتين غير كافية للسياسي ليختصر نفسه، أو ما يمثله، إلا أن الأحزاب المعاصرة تعتمد على أداء زعمائها في هذه المناسبات. يبرمج المشاركون في هذه المناظرات طرق أحاديثهم وأساليب التعبير المناسب، وقد يتم تأليف «الإفيهات» الطريفة جيداً، وبعض المناظرات يمكن أن تكون عاملاً مهماً في حسم رأي ناخب متردّد، أو تعزيز الثقة بمرشّحٍ قدم أداءً متميزاً في مناظرته. عُقدت خلال وقت قصير ثلاث مناظرات في ثلاثة من البلدان العريقة في الديمقراطية، أولها في فرنسا، حيث شارك ممثلون من اليسار واليمين والوسط في مناظرة سياسية مباشرة، بعد أن حل الرئيس ماكرون الجمعية الوطنية، ودعا إلى انتخابات جديدة، يرغب في أن يمسح فيها آثار انتخابات البرلمان الأوروبي التي قفز فيها اليمين المتطرّف إلى الواجهة. بعدها بأيام، تناظر رئيس الوزراء البريطاني المحافظ، ريشي سوناك، مع منافسه الزعيم العمالي، كير ستارمر، وهي مناظرة تسبق انتخابات مجلس العموم المبكرة التي دعا إليها سوناك نفسه، ويأمل أن يمدّ فيها حكم حزبه المستمر منذ 16 عاماً متواصلة. كانت المناظرة الثالثة بين الرئيس الأميركي جو بايدن ومنافسه دونالد ترامب، ويراقب العالم أجمع هذه المباراة، حيث يرغب الأخير في أن يعود إلى البيت الأبيض بعد أن هزمه بايدن في الانتخابات الماضية. ... هذه المناظرات مظهر ديمقراطي، فيه مصلحة للمرشّح الذي يقدم خلالها ما يقرّبه من الجمهور، وفيه مصلحة للناخب الذي يستمتع بالفرجة، وقد يستمع إلى البرامج السياسية المطروحة. تظهر المناظرات أن المجتمعات الغربية مقسومة طولياً بشكل حادّ، ففي فرنسا هناك جنوح جنوني نحو الأطراف، أصاب ماكرون بالرعب، فدعا إلى انتخابات مبكّرة في محاولة لتصحيح الوضع، وما أظهرته المناظرة أن الحرب هي بين اليمين واليسار، وماكرون الذي نجح سابقاً في إيجاد مكان له في الوسط، يبدو أن تياره قد يُمسح لصالح الطرفين المتنافسين من اليمين أو اليسار. وفي المناظرة البريطانية، كان رجلان فقط، تمسّك فيها المحافظ بالسلطة وباع البضاعة نفسها، وهي الهروب من أوروبا والتركيز على هوية وطنية محلية. ورغم تعثر المحافظين الواضح الذي أطاح عدة رؤساء وزراء متلاحقين، ما زال سوناك يأمل من خلال مناظرته تجاوز اليسار العمالي الجديد.

قد لا تنطبق في أميركا مصطلحات اليمين واليسار، فلأميركا محتوى سياسي خاص، ويمكن أن تناسبها أكثر تسميات جمهوري وديمقراطي، لكنها تؤكّد أيضاً فكرة النقيض، فترامب هو الوجه المعاكس لبايدن، ويقدّم سياسة مختلفة، بحيث يظنّ من يشاهد المناظرة أن أميركا ستنقلب رأساً على عقب، إذا وصل ترامب إلى البيت الأبيض على حساب بايدن. وفي خضمّ هذا الحوار السياسي الصاخب، الذي يجري في جو ديمقراطي حافل، تجري في البعيد انتخاباتٌ أخرى ذات وجه مختلف في إيران، حيث قدّم عدة مرشحين للرئاسة أوراقهم، ورُفض من رُفضوا من دون معرفة السبب، وقُبلت ترشيحات آخرين سيخوضون «انتخابات»، دعا المرشد إلى أن تكون كثيفة جدّاً. وسيظهر رئيس إيراني جديد، من دون ضجيج المناظرات أو حلبة اليمين واليسار، فقد ابتكر مراقبو السياسة الإيرانية مصطلحي متشدّد وإصلاحي، ويتناوب على رئاسة إيران متشدّدون وإصلاحيون، من دون أن تتغيّر خلجة من خلجات السياسة الإيرانية المعروفة.

غزّة في قلب الانتخابات الفرنسية

عمر المرابط

بالرغم من التعتيم الإعلامي المطبق الذي تعرفه فرنسا بشأن ما يدور من تقتيل وتهجير وإبادة في حق الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزّة، فرضت القضية الفلسطينية نفسها داخل النقاش السياسي الفرنسي، لا بفتأ الساسة الفرنسيون يستعملون القضية سلبا أو إيجابا، كلٌّ حسب هواه ومرماه، ومراده ومبتغاه؛ فبينما أدرجت الجبهة الشعبية الجديدة (تحالف يساري عريض يضم بالأساس أربعة أحزاب: الاشتراكي وفرنسا الأبية ثم الخضر والشيوعي) الاعتراف بدولة فلسطين في برنامجها الانتخابي، يتهم زعيم التجمّع الوطني (العنصري)، جوردان باردیلا، الحكومة الفرنسية بتمويل الإرهاب في غزّة لإرسالها بعض المساعدات من قبل. يأتي هذا في وقت أصبح فيه اليمين المتطرف الفرنسي على مرمى حجر من الوصول إلى قيادة الحكومة الفرنسية المقبلة عقب الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي ماكرون الذي يحاول جاهدا كيل الاتهامات لأكبر معارضيه عن اليمين واليسار، مستعملا كل الأساليب والطرق لإنقاذ موقف حزبه، محذّرا الفرنسيين من خطر حرب أهلية إذا فاز أحد الفريقين، فالنجاة بيده والهلاك مع الآخرين. ولكن إذا كانت الاتهامات بالتطرّف واضحة وظاهرة للعيان، ذات معنى ومغزى في حق حزب التجمّع الوطني بحكم برنامجه السياسي وعنصريته وتاريخه العريق في معاداة الأجانب والأقليات الدينية والعرقية بشتى أطيافها، فلا غرو أن بعض الاتهامات الموجهة لتكتل اليسار ومنها معاداة السامية وتشجيع الطائفية ومحاربة العلمانية لا يمكن تصنيفها لجسامتها إلا في باب الخداع أو التضليل السياسي، بل يمكن نقلها من خانة الدهاء والمكر والخديعة إلى خانة الخبث واللؤم والمكيدة، لأنها لا تفيد ولا تجدي، ولا تنفع إلا اليمين المتطرف، وتدفع المرء إلى أن يتساءل هل يفضل ماكرون التعايش مع اليمين المتطرف على حساب اليسار؟ هذا ممكن، إذ لا بد من التذكير بأن «معاداة السامية» لا تعتبر حرية رأي، بل جريمة يعاقب عليها القانون الفرنسي، شأن العنصرية وهذا جيد، ما لم يتم الخلط بينها وبين الصهيونية «التي كان قرار الأمم المتحدة رقم 3379 يعتبرها من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وعليه، كان بإمكان الرئيس الفرنسي تفعيل القضاء لو كانت اتهاماته صحيحة، ومن هنا ندرك أن اتهاماته تحالف اليسار بصفة عامة وحزب فرنسا الأبية بصفة خاصة كيديّة لا غير، نظراً إلى الموقف المتزن لهذا الحزب من العدوان الهمجي الإسرائيلي على غزّة ومطالبته بوقف إطلاق النار منذ البداية، خلافا لما درجت عليه الأحزاب الفرنسية الأخرى التي ما زال بعضها يؤيد ويبرّر ما يقوم به نتنياهو من إجرام وإبادة في حق الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزّة.

في ابتغاء إقصاء اليسار والبقاء وحيدا أمام اليمين المتطرّف كما حصل سالفا، أطلق ماكرون هذا الاتهام الخطير والأرعن الذي وجد فيه ضالّته كل من يعادي القضية الفلسطينية العادلة وكل أولئك الذين يعتبرون أن الدفاع عنها هو بالضرورة عداء ليس لليمين المتطرّف الذي يحكم إسرائيل فحسب، وليس للصهيونية وأساليبها الاستعمارية البغيضة، بل هو عداوة لإسرائيل وللدين اليهودي ولليهود، ومن ثَمّ هو كراهية للسامية، متناسين أن فرنسيين يهوداً عديدين ضد العدوان الهمجي وضد هذه الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي.

أما بيت القصيد في هذه الاتهامات القديمة الجديدة فهو حزب فرنسا الأبية وزعيمه جان لوك ميلانشون المرشّح الرئاسي السابق الذي اتخذ مواقف أثارت عليه الغضب والسخط، فقد تجرّأ سابقا واتهم المؤسّسات اليهودية، خاصة المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية المعروف اختصارا بـ CRIF بالطائفية والتدخل في شؤون الدولة الفرنسية؛ فضلا عن موقفه تجاه الفلسطينيين وموقفه الداعم لهم لإقامة دولتهم على حدود 1967. بيد أن جرمه الأعظم الذي لا يغتفر اتخاذه موقفين: مساندته مقاطعة إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وهذا خط أحمر، ورفضه إدانة حركة حماس واعتبارها منظمة إرهابية، بانيا موقفه هذا على موقف الأمم المتحدة، شاجباً، في الوقت نفسه، ما وقع يوم 7 أكتوبر معتبرا إياه جريمة حرب وليس إرهابا، ثم منددّا تنديدا قويا بالإبادة العرقية التي يتعرّض لها أبناء غزّة مطالبا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

لن ندخل في تفاصيل أكثر، فشهاداتٌ عديدة تفند مزاعم الرئيس الفرنسي وحاشيته من جهة، ثم اتهامات اللوبي الصهيوني ومن يدور في فلكه من جهة ثانية، ويكفي أن نذكر شهادة السيناتور الفرنسي يان بروسا الذي صرّح على قناة CNews اليمينية المتشددة قائلا: «إنني أحمل دائما الاتهامات بمعاداة السامية محمل الجد، فثلاثة من أجدادي قتلوا في الهولوكوست، واثنان نجوا من معسكر أوشفيتس النازي، كل هذا لأنهم كانوا يهودا؛ وعليه لو كان لي أدنى شك في وجود أي شكل من أشكال معاداة السامية في تحالف اليسار لما ساندته». في المقابل، نجد مقالا مدافعا ومنافحا عن ماكرون، نشر في 20 يونيو/ حزيران الجاري، على موقع المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية CRIF من طرف رئيسه السابق ريتشارد براسكييه يقول فيه:» بالنسبة لليهود الفرنسيين، يجب عدم رمي

> فرنسيون يهود عديدون ضد العدوان الهمجي وضد الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزّة

الرئيس المنتظر للبلاد قبل وصوله إلى الحكم في العام المقبل، فالتحدّيات كبيرة أمام واشنطن، ولا سيما على الساحة الدولية، وما حرب أوكرانيا وإسرائيل إلا نموذجٌ يستنزف اقتصادها الذي بات يعاني أزمات حقيقية، إذ تفيد صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، في 22 يونيو/ حزيران الحالي، بأن «دين الولايات المتحدة سيتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2024، وهو وضع له أوجه تشابه تاريخية تنذر بنتائج قاتمة

> جرى اعتقال قائد محاولة الانقلاب في بوليفيا زونيغا، إلا أنّ هذا دليل واضح على مدى الخرق الأمني من الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية لهذه الدولة

إحداث تغيير إلى الأفضل، سرعان ما أدمنوا الجلوس على الكرسي، الذي لم يقبلوا تركه لأي سبب. هذه المخاوف المشروعة تجعل الطفل الرضيع مع ماء الحمام. على الرغم من خيبات الأمل، فإن التزام الرئيس ماكرون بمحاربة معاداة السامية وحتى تأييده لإسرائيل أمران حقيقيان» وهنا يمكن أن نقول إنه إذا ظهر السبب بطل العجب. يجري هذا كله في عز الحملة الانتخابية، لأن كل طرف يريد استمالة جزء كبير من الناخبين المتذبذبين، فاليسار الفرنسي وحزب فرنسا الأبية يعلم أنه لولا تصويت أبناء الضواحي من أبناء الجالية العربية والمسلمة لما حصل على ما حصل عليه من الأصوات والمقاعد داخل مجلس النواب الفرنسي ولما حصل ميلنشون على المركز الثالث في الرئاسيات، وقد وصلت نسبة تأييد حزب فرنسا الأبية في بعض المناطق الآهلة بالفرنسيين ذوي الأصول المغاربية إلى أكثر من الثلثين في الانتخابات الأوروبية الأخيرة، وأغلبهم يصوت حسب الموقف من القضايا التي تهمهم وفي مقدمتها غزّة. هذا ما يخشاه كثيرون من الساسة الفرنسيين، لأن الصوت العربي (بغض النظر عن الذين يصوّتون لليمين المتطرّف لاتجاهاتهم الدينية) إذا فُعّل كتلةً واحدة، وانضم إليه صوت الجالية المسلمة التي تقدر بحوالي 10% من سكان فرنسا فإنه سيكون سلاحا فتاكا في الانتخابات، يرفع من يشاء ويُطيح بمن يشاء، ومن هنا نفهم أن محاربة ما تسمّى الطائفية عند بعضهم، وغضّ البصر عنها عند آخرين، تقتضيها الفائدة والمنفعة، والجدوى والمصلحة. الغاية تبرّر الوسيلة، وأينما كانت مصلحة الساسة فثمّ التبرير والتسويغ.

(كاتب مغربي في باريس)

صراع زعامات في بوليفيا أم فيلم أميركي طويل؟

جيرار ديب

«لم يعد بإمكانه أن يكون رئيسًا لهذا البلد»، عبارة أطلقها قائد الجيش البوليفي، خوان خوسيه زونيغا، اعتراضاً منه على إعادة ترشيح الرئيس السابق للبلاد إيفو مورالیس (ترأس ثلاث ولايات) لانتخابات عام 2025. ثم عاشت العاصمة البوليفية لاباز، الخميس 25 يونيو/ حزيران الحالي، حالة من الصدمة بعد أن اقتحم جنود القصر الرئاسي، في محاولة انقلاب قام بها قادة عسكريون منشقّون يقودهم الجنرال زونيغا الذي قال إنه أراد إعادة هيكلة الديمقراطية في البلاد، ودعا إلى تغيير الحكومة. ولكن هذا الانقلاب ودعوة زونيغا إلى تغيير الحكومة لم يدوما أكثر من ساعات معدودة، إذ سرعان ما جرى القبض عليه وعلى معاونيه؛ فهل انتهت الأزمة في بوليفيا أم هي بداية لأزمة حكم طويلة سيكون لها تداعيات على الساحة الدولية؟ من ينظر إلى المشهدية العامة التي حصلت في لاباز يجدها لا تتعدّى صراع أجنحة للوصول إلى الحكم في البلاد، إلا أنّ المتابع يدرك، في توسيع دائرة القراءات التحليلية، أن الموضوع يحمل أبعاداً تتخطّى حدود بوليفيا الجغرافية، لتصل إلى حدودها الجيواستراتيجية، في تداخل مع الانقسامات التي يشهدها المسرح الدولي.

تعتبر بوليفيا الحديقة الخلفية للولايات المتحدة، لا بل مداها الحيوي الذي ذكره الرئيس الأميركي الراحل جيمس مونرو، صاحب المبدأ الذي أعلنه في 1923، الذي نادى بضمان استقلال دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأجنبي. أو بعبارة أخرى هي أن الولايات المتحدة لن تسمح بتكوين مستعمرات جديدة في أميركا الجنوبية، فكيف إن كان هذا الاستعمار بشكل جديد، يتمظهر بالعلاقة مع روسيا التي مهّد لها الرئيس البوليفي الحالي للمرشّح الجدّي مورالیس للرئاسة المقبلة؟

رحل مونرو، ولكن مبدأه لم يزل قائمًا ومعلّقًا داخل أروقة المكتب البيضاوي في البيت الأبيض، حيث المطلوب من كل رئيس يتولّى إدارة البلاد قراءته والاعتزام على تطبيقه. لكنّ ما لم يزل حاضراً هو الاستعمار بوجه جديد، والمتمثل في الصراع على النفوذ بين الأميركي من جهة والروسي والصيني من جهة ثانية، إذ يجب أخذ تصريح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على محمل الجدّ، عندما هدّد واشنطن بأنّه سيبادرها بالمثل في نقل أسلحة روسية إلى أعدائها في العالم، تماماً كما تفعل واشنطن مع أوكرانيا التي تمدّها بأسلحة باتت تطاول العمق الروسي.

ليس من الضروري أن نقف عند حرفية كلام بوتين، من جهة تسليح بوليفيا، ولكنّ دخول روسيا المنطقة العازلة التي حدّدها مبدأ مونرو، والوجود على الضفة المقابلة لروسيا، هو التهديد بذاته، فبعد مشاركة الرئيس البوليفي، لويس آرسي، في 6 يونيو/ حزيران الحالي، في أعمال منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، وعقده اجتماعاً ضمّه إلى جانب الرئيس بوتين، وتصريحه إن بلاده ترغب في زيادة حجم التجارة مع روسيا، واصفاً الأخيرة بأنها سوق محتملة هامة في ما يخص بلاده، دفع الولايات المتحدة إلى استنهاض سياساتها القديمة الجديدة، وهي دعم الانقلابات عسكريًا بالطرق العسكرية أو الانتخابية.

لا تقف المخاوف الأميركية عند التبادل التجاري بين البلدين، بل تتعداها إلى التعاون على الطاقة الصاعدة في الصناعات المستقبلية والمرتبطة بمعدن الليثيوم، إذ تملك بوليفيا حوالي 24% من مخزون العالم من هذا المعدن الثمين الأساسي في تصنيع البطاريات، وتمثل إحدى زوايا ما يعرف بمثلث الثروة الباطنية المستقبلية في أميركا الجنوبية الذي يجمعها بالأرجنتين وتشيلي في امتلاك الليثيوم والمياه العذبة.

تجد واشنطن أن من الضروري استعادة هذا المثلث، ولا سيما بعد وصول الرئيس المقرّب منها خافيير ميلي إلى سدّة الرئاسة في الأرجنتين، وها هي على خطٍّ موازٍ تحدث تقدّمًا نحوعودة حلفائها إلى حكم تشيلي، بعد طيّ صفحة غابرييل بوريك وحكومته مع نهاية السنة المقبلة. لهذا، لن تتوانى عن السير بمعركتها لقلب النظام أو على الأقل لإحداث إرباكٍ يصل إلى حدّ التهديد بحرب أهلية في بوليفيا، سعياً منها إلى عرقلة جهودها الانفتاحية على روسيا والصين على حدٍّ سواء.

يكفي واشنطن أزمة كوبية واحدة، فهي غير مستعدّة لأزمة بوليفية جديدة في القارّة اللاتينية، هذا ما يدفع بها إلى محاصرة

> جرى اعتقال قائد محاولة الانقلاب في بوليفيا زونيغا، إلا أنّ هذا دليل واضح على مدى الخرق الأمني من الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية لهذه الدولة

الرئيس المنتظر للبلاد قبل وصوله إلى الحكم في العام المقبل، فالتحدّيات كبيرة أمام واشنطن، ولا سيما على الساحة الدولية، وما حرب أوكرانيا وإسرائيل إلا نموذجٌ يستنزف اقتصادها الذي بات يعاني أزمات حقيقية، إذ تفيد صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، في 22 يونيو/ حزيران الحالي، بأن «دين الولايات المتحدة سيتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2024، وهو وضع له أوجه تشابه تاريخية تنذر بنتائج قاتمة للدول التي تتراكم التزاماتها في دفع الفائدة على ديونها متجاوزة الإنفاق على الدفاع».

تلعب الأحداث التاريخية دوراً في تحديد الرؤية المستقبلية لأي حضارة قائمة، لهذا يجد مهتمون كثيرون في مصير القيادة العالمية للولايات المتحدة، أن أدلة كثيرة على حضارات وقعت في «فخّ الديون» كما هو حال أميركا اليوم، كان مصيرها السقوط، إذ حدث الأمر عينه في الأمبراطورية الإسبانية، والنظام القديم في فرنسا، والإمبراطورية العثمانية، وعلى ما يبدو ها هو يلوح اليوم فوق الولايات المتحدة. تسارع الولايات المتحدة الخطوات نحو عدم الانزلاق إلى صدام عسكري مع أعدائها، فهي تدرك أن واقع اقتصادها الراهن مقلق، بالإضافة إلى التنافس الروسي والصيني في محاولة تطويقها دوليًا عبر إيجاد أعداء جدد لها. هذا ما يجعلها تعيد حساباتها كي تتدخل في شؤون الدول لاحتواء المدّين، الروسي والصيني، في العالم، عبر التدخّل في تغيير مزاج السلطة في الدول المناهضة لسياساتها. فشل الانقلاب بشكله العام، ولكنه نجح في إيصال الرسائل المطلوبة إلى سياسة بوليفيا الخارجية، بعد مشهد الدبابات المحيطة بالقصر الرئاسي، والعسكر المدجّجين بعتادهم العسكري، إذ صحيحٌ أنه جرى اعتقال القائد زونيغا، إلا أنّ هذا دليل واضح على مدى الخرق الأمني من الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية لهذه الدولة الواقعة في أميركا اللاتينية.

(كاتب لبناني)

بوركينا فاسو في مفترق طرق

مدى الفاتح

استولى إبراهيم تراوري ومجموعته العسكرية على الحكم في سبتمبر/ أيلول من العام 2022 بعد الانقلاب على العقيد داميبا، الذي كان انقلب في بداية العام نفسه على الرئيس «المنتخب» روش مارك كابوري. منذ حينه، وبوركينا فاسو تصلح مختبراً لتحديات الديمقراطية الأفريقية. القائد الشاب، الذي شارك في ما اعتُبر انقلاباً على السلطة القائمة، كان يحمل مشروعاً أثار حماس الناس. وكان ذلك المشروع متأسّساً على ضلعين: محاربة الجماعات الإرهابية التي ذاقت البلاد بسببها الأمرّيْن، ورفض الهيمنة الغربية وذلك التحكّم الخارجي المستمر منذ الاستقلال في خيرات البلاد.

يقلّل الإعلام الرسمي من ذلك، ومن الأنباء التي يجرى تداولها بين حين وآخر عن محاولات التمرّد العسكري. يطالب المتحمّسون للرئيس تراوري بعدم الالتفات إلى ما يصدر عن الإعلام الغربي، الذي يرى أنه يخوض ضد النظام معركة إعلامية مبنية على إطلاق الشائعات والأكاذيب، سواء في ما يتعلق بالاستقرار السياسي أو بالاتهامات الخاصة بارتكاب الجيش البوركيني انتهاكات ضد السكان المدنيين. ليس من مصلحة أيٍّ من دول المنطقة أن تغرق بوركينا فاسو مجدداً في الفوضى، فمثل ما عصم ارتباط نيجيريا بالنيجر الأخيرة من الحرب، التي كان من المخطط اندلاعها من أجل استعادة حكم محمد بازوم، ، فإن بوركينا فاسو تملك ارتباطاً مشابهاً مع ساحل العاج، الدولة التي لا تزال تتمتع بعلاقة طيبة مع فرنسا وأخواتها.

صحيحٌ أن هناك خلافات بين البلدين عمّقها التوجه الثوري الجديد لبوركينا فاسو، لكن التداخل القبلي، الذي يعد رئيس ساحل العاج الحسن واتارا، المنحدر من قبيلة مشتركة، أكبر مثال له، كان له دور في حماية الوضع من الوصول إلى مرحلة الاشتباك والانهيار. مع ذلك كله، لا يجب التقليل مما يواجه الرئيس تراوري ومشروعه من تربص وعداء، سواء من ناحية الخارج أو حتى في الداخل، حيث يؤثر هذا النظام المشاكس الجديد على مصالح كثيرين ممن لن تتوقف محاولاتهم الراغبة في التخلص من حكمه. الأمر الثاني الجدير بالانتباه ما حدث أخيراً من تعديل على الوثيقة الانتقالية البوركينية، التي مدّت الفترة الانتقالية خمس سنوات أخرى تنتهي في العام 2029. انقسم الناس وفقاً لهذا بين من حاول إيجاد تبريرات لهذا القرار، على اعتبار أن من المهم إطالة الفترة الانتقالية قبل عقد الانتخابات من أجل تحقيق التغييرين المنشودين، السياسي والاجتماعي، ومن أجل قطع الطريق على القوى المرتبطة بالخارج، وبين فريق آخر لم يخف تشكّكه في نوايا الحاكم الشاب وقلقه من تحول تراوري مجردَ ديكتاتور. يلفت الفريق الأخير إلى أن المبرّرات المقدّمة من قبيل متابعة النهوض والوقوف على مخطّطات ومشروعات الانتقال كانت قد استُخدمت في دول أفريقية كثيرة، ولم تؤدّ سوى إلى إبقاء حكّام عسكريين على سدّة الحكم عقوداً طويلة بحجة حماية الدولة، بعد أن فرضوا تماهياً بين مصالحهم الخاصة وما اعتبروه مصلحة وطنية أو قومية. للشكوك والقلق ما يبرّرها، فالتاريخ يخبرنا أن قادةً كثيرين، حتى الذين استلموا السلطة بنيات مخلصة في

> تعيش بوركينا فاسو استقطابات بين النخبة التي ترى نفسها جزءاً من الثقافة العربية الإسلامية، والنخب المقابلة المنحازة لمشروع المركزية الإفريقية

إحداث تغيير إلى الأفضل، سرعان ما أدمنوا الجلوس على الكرسي، الذي لم يقبلوا تركه لأي سبب. هذه المخاوف المشروعة تجعل من المهم التأكّد من تحصين البلاد بشكل دستوري من السقوط في شرك الاستبداد.

وفقاً لهذا كله، تصبح بوركينا فاسو، ربما لأول مرة في تاريخها الحديث، في مفترق طرق، ما بين استكمال التحوّل الديمقراطي والتحوّل إلى نموذج تقليدي لنظام افريقي ديكتاتوري. هذا التحدّي لا ينفصل عن تحدّي المجموعات المسلحة، التي يؤمن بوركينيون كثيرون أنها مجرّد أداة بيد آخرين من أجل إعاقة نمو البلد وتطوّره.

بجانب ذلك كله، يعيش البلد استقطابات على مستويات مختلفة ما بين النخبة، التي ترى نفسها جزءاً من الثقافة العربية الإسلامية، والنخب المقابلة الأخرى المنحازة لمشروع المركزية الأفريقية، والتي تتعامل مع اللغة العربية ومع كثير من مظاهر التدين الإسلامي بعداء، باعتبار أنها ثقافات وافدة. أضيف لذلك كله تحدٍ جديد، تمثل في تزايد أعداد «المتشيعين»، حيث جرى استغلال جهل العامة وحبّهم الفطري لآل بيت النبي، عليه الصلاة والسلام، من أجل نشر نسخ متطرّفة من العقيدة الرافضية..

(كاتب سوداني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads